

الاجابة النموذجية

ج، س1: ما هو الفرق بين مرحلة الحكومات المقارنة ومرحلة السياسات المقارنة؟

- مرحلة الحكومات المقارنة: المرحلة التقليدية أو ما قبل السلوكية (من أواخر 19 م إلى عشرينات القرن 20 م) تميزت هذه المرحلة بالتركيز على الدولة ومؤسساتها ودستورها، ونظامها القانوني، على أساس أن علم السياسة هو علم الدولة،

- مرحلة السياسات المقارنة: بدأت هذه المرحلة مع إعادة تعريف علم السياسة، وانتقاله من علم الدولة إلى علم القوة والسلطة في إطار مرحلة التحول من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي، أين أصبح حقل السياسة المقارنة لا يقف عند حدود الحكومات، بل يقارن بين الأبنية والعمليات السياسية داخل الدولة وعبر الدول. فبعدما أصبحت السياسة كما عرفها "هارولد لاسويل" سنة 1936 هي: "من يأخذ ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟" أضحت الاهتمام منصبا على تحليل عملية توزيع القيم من قوة وسلطة وثروة ونفوذ. وبذلك أثير الاهتمام بالسلوك السياسي في عملية التوزيع وإعادة التوزيع وأصبحت المقارنة تركز على التشابهات والاختلافات في أنماط السلوك بين النظم السياسية ومكوناتها، قصد الوصول إلى قوانين للتفسير. ولم تعد دراسة السياسة المقارنة تقف عند حدود المؤسسات الرسمية الثلاث، وعلاقة الأحزاب بها، بل تجاوزت ذلك لدراسة: الثقافة، والبيئة الاجتماعية، والتاريخ، والقيادة، والسلوك الفردي، والتعبير عن الرأي، والتصويت، والقيم ومعايير السلوك، وأصبحت المقارنة تتم بين النظم الكلية أو الجزئية طبقا لعلاقات الأبنية بالوظائف، ومعايير السلوك والقيم في المجتمعات المختلفة.

ج، س2: ما مضمون اقتراب الماركسية الجديدة؟

انطلق هذا الاقتراب من المقولات التقليدية للماركسية وتجاوز حتميتها وقبورها النظرية وسعى لإحداث تعديلات جذرية فيها، وبعد "ليكو لاسي بولانتزاس" أول الماركسيين الذين فصلوا بين الاقتصاد والسياسة (بين الدولة ورأس المال) على عكس التحليل الماركسي القديم الذي كان يرى السياسة والدولة مجرد انعكاس ميكانيكي لرأس المال ونمط الانتاج السائد، فالدولة هي أداة الطبقة المسيطرة، فقد استطاعت الدولة المعاصرة أن تتجاوز الصورة التقليدية للدولة في المنظور الماركسي الكلاسيكي الذي كان يراها انعكاسا بسيطا للمصالح الاقتصادية، وأصبحت هناك إمكانية لإعادة التفكير في الديمقراطية الليبرالية، فتقليديا كانت الماركسية ترى في الديمقراطية الليبرالية خدعة برجوازية لتحويل المصالح الطبقة إلى مصالح فردية، ولكن طبقا لما توصل اليه Walfe توجد داخل الديمقراطية الليبرالية ما يعرف بالاتجاه الرأسمالي المتأصل في الديمقراطية والاتجاه الاجتماعي (الاشتراكي) المتأصل في الديمقراطية، وعليه ليس كل المجتمعات الرأسمالية ليبرالية، ولكن كل المجتمعات الليبرالية رأسمالية، وليس كل المجتمعات الاشتراكية ديمقراطية، ولكن أي مجتمع ديمقراطي أصيل لابد أن يكون اشتراكي. وقد رأي "والف" أن أكثر الأشكال تعبيرا عن الديمقراطية الليبرالية هو النظام التعددي الذي أطلق عليه دولة الامتيازات التي تقوم بالمشاركة مع الجماعات الاجتماعية الأخرى بالمحافظة على التحكم الرأسمالي، وتسمح بالصراع على مستوى التوزيع الهامشي للقوة، ولكنها لا تسمح بالتحكم أبدا في الانتاج، وقد كانت هذه الدولة حلا مؤقتا يسعى للمحافظة على الرأسمالية ويقلل المنافسة من خلال زيادة الحاجة لتدخل الدولة وإعطائها صفة مستقلة.

ج، س3: "يعد الحكم الراشد أحد التطورات المغاصرة في حقل السياسات المقارنة يتوقف تجسيده على ايجاد شراكة حقيقة بين أطرافه ، وعمل احترام شروط قيامه". السؤال: وضح كيف ذلك؟

الأطراف وهي:

- بالشرح
- الحكومة
 - المجتمع المدني
 - القطاع الخاص

الشروط وهي :

- بالشرح
- المشاركة
 - حكم القانون
 - الشفافية
 - حسن الاستجابة
 - التوافق
 - المساواة
 - الفعالية
 - المساءلة و المحاسبة
 - الرؤية الاستراتيجية.